

The Effects of the World Heritage Listing of Al- Ain Archaeological Sites on the Protection and Management of these Sites

Abdulla Khalfan Al Kaabi

University of Sharjah -College of Engineering - Department of cultural and Tourism (Abu Dhabi - United Arab Emirates)

U19106268@Sharjah.ac.ae

Dr. Majd Musa

Assistant Professor - College of Engineering -Architectural Engineering (University of Sharjah - United Arab Emirates)

m.musa@sharjah.ac.ae

Copyright (c) 2025 Abdulla Khalfan Al Kaabi, Majd Musa (PhD)

DOI: <https://doi.org/10.31973/13s7ek29>



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:

This study highlights the impact of inscribing archaeological sites in Al-Ain, UAE, on the World Heritage List. Focusing particularly on the Al-Ain Oasis as a case study, it aims to demonstrate the significant improvements that have occurred at the site in various areas, including protection, preservation, and the development of the oasis as a cultural tourism destination. The study discusses the role of key partners in managing these sites, detailing their roles and responsibilities and how the local community has been integrated as an active part of the management system. The study details the methods employed in the management and maintenance of Al-Ain archaeological sites, noting the challenges faced and the strategies adopted to overcome them and emphasizing the importance of teamwork and ongoing collaboration between government entities and the local community. The study highlights the positive transformations that the historical sites in Al-Ain have undergone following their inscription on the World Heritage List, demonstrating how this has enhanced local identity and improved the infrastructure of the sites, leading to economic opportunities and encouraging tourism. Inscription on the World Heritage List was a pivotal step in bolstering efforts to preserve cultural and natural heritage, as it helped raise awareness and improve the efforts directed toward the conservation of these sites. The study also highlights how legislation, laws, and control mechanisms have been established to strengthen the efforts to protect the sites from potential threats. It shows how several historical buildings have been repurposed and developed as cultural destinations that serve the local community and highlight the exceptional value of the sites. The study provides detailed recommendations aimed at improving the strategies for preserving world heritage and promoting sustainable cultural and tourist development in Al-Ain. It emphasizes the importance of continuous investment in cultural and natural heritage and the need to adopt a comprehensive approach that includes all stakeholders to ensure a prosperous future for the management of cultural sites. Thus, the study contributes to enriching knowledge about world heritage protection and provides a valuable framework for advancing cultural and tourism development.

Keywords: World Heritage, Al-Ain Sites, Cultural Protection, Tourism Development, Community Collaboration

أثر إدراج مواقع العين في قائمة التراث العالمي في حماية تلك المواقع وإدارتها**الباحث عبد الله خلفان الكعبي****د. مجد موسى****جامعة الشارقة - كلية الهندسة - دائرة****أستاذ مساعد - كلية الهندسة - قسم****الثقافة والسياحة (أبوظبي) - الإمارات****الهندسة المعمارية (جامعة الشارقة -****العربية المتحدة)****(الإمارات العربية المتحدة)****U19106268@Sharjah.ac.ae****m.musa@sharjah.ac.ae****(مُلَخَّصُ البَحْث)**

هذه الدراسة تسلط الضوء على التأثيرات الناتجة عن إدراج مواقع العين في دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن قائمة التراث العالمي، مُركزةً بشكل خاص على واحة العين كحالة دراسية، وتهدف إلى إظهار التحسينات الكبيرة التي حدثت في الموقع في مجالات مختلفة، بما في ذلك الحماية، والحفاظ، وتطوير الواحة كوجهة ثقافية سياحية. كما تُناقش الدراسة دور الشركاء الرئيسيين في إدارة هذه المواقع، مع تبيان دورهم ومسؤولياتهم، وكيف تم دمج المجتمع المحلي كجزء فعال من منظومة الإدارة تعرض الدراسة بالتفصيل الأساليب المتبعة في إدارة وصيانة هذه المواقع، مع الإشارة إلى التحديات التي واجهتها والاستراتيجيات المُتبعة للتغلب عليها، مُؤكدّة على أهمية العمل الجماعي والتعاون المستمر بين الجهات الحكومية والمجتمع المحلي. تُبرز الدراسة التحولات الإيجابية التي طرأت على المواقع التاريخية في العين بعد إدراجها في قائمة التراث العالمي، وكيف أدى ذلك إلى تعزيز الهوية المحلية ورفع البنية التحتية للمواقع، مما أدى إلى توفير فرص اقتصادية وتشجيع السياحة. وجدت الدراسة أن الإدراج في قائمة التراث العالمي شكل خطوة محورية نحو تعزيز جهود الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي، إذ أسهم في رفع الوعي وتحسين الجهود المبذولة نحو الحفاظ على هذه المواقع. كما سلّطت الدراسة الضوء على كيفية إصدار التشريعات والقوانين وآليات الرقابة التي عززت جهود الحفاظ على المواقع من أي أخطار محتملة. وتوضح الدراسة أنه تم استحداث وإعادة توظيف عدة مباني تاريخية كوجهات ثقافية تخدم المجتمع المحلي وتبرز القيمة الاستثنائية للمواقع. تُقدم الدراسة توصيات مفصّلة تهدف إلى تحسين استراتيجيات الحفاظ على التراث العالمي وتعزيز التنمية الثقافية والسياحية المستدامة في مدينة العين. كما أن الدراسة تؤكد على أهمية الاستثمار المستمر في التراث الثقافي والطبيعي والحاجة إلى تبني نهج شامل يشمل جميع الأطراف المعنية من أجل ضمان

مستقبل مزدهر لإدارة المواقع الثقافية. بذلك، تُسهم الدراسة في إثراء المعرفة حول حماية التراث العالمي، وتقدم إطاراً قيماً للمضي قدماً نحو تحقيق التنمية الثقافية والسياحية.

الكلمات المفتاحية: التراث العالمي، مواقع العيون، الحماية الثقافية، التنمية السياحية، التعاون المجتمعي.

المقدمة:

تعد اتفاقية التراث الثقافي العالمي لعام (١٩٧٢م)، من أهم الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية التراث العالمي، إذ أقرتها العديد من الدول بهدف حماية المواقع التراثية ذات القيمة الاستثنائية من خلال قوانين دقيقة. تعكس هذه الاتفاقية أهمية التراث بوصفه إراثاً مشتركاً للبشرية جمعاء. في السنوات الأخيرة، زادت الدول من مساعيها لتسجيل مواقعها في قائمة التراث العالمي، نظراً لما ينطوي عليه الإدراج من فوائد، مع إدراك التحديات المصاحبة (UNESCO، ١٩٧٢، ٣).

تُعنى قائمة التراث العالمي بتسجيل وحماية المواقع الثقافية والطبيعية ذات القيمة العالمية الاستثنائية، مما يساهم في تعزيز جهود الحفظ الدولية وتوفير إطار قانوني لحماية هذه المواقع من التدهور والتهديدات المحتملة. يتم اختيار المواقع المدرجة في القائمة بناءً على معايير صارمة تشمل الأهمية التاريخية والجمالية والعلمية (Jokilehto، ٢٠٠٦، ٧). تشير الدراسات السابقة إلى أن تأثير الإدراج في قائمة التراث العالمي يمكن أن يكون إيجابياً أو سلبياً (Smith، ٢٠٠٢، ١٣٨)، ويعتمد ذلك على كيفية تعامل الدولة مع الموقع بعد إدراجه. يمكن قياس هذه التأثيرات في مجالات متعددة مثل: الحماية، السياحة، الاقتصاد، وإشراك المجتمع المحلي في إدارة الموقع. يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير إدراج مواقع مدينة العين، دولة الإمارات العربية المتحدة، في قائمة التراث العالمي على حماية هذه المواقع وإدارتها، ودور هذا الإدراج في بناء القدرات المؤسسية وزيادة الوعي بين الشركاء الفاعلين.

١.٢ حيثيات الدراسة

١.٢.١ مشكلة الدراسة

إدراج مواقع العيون في قائمة التراث العالمي أسهم في وضع دولة الإمارات على خارطة العالم كدولة تمتلك إرث حضاري ذي قيمة استثنائية. وعلى الرغم من مرور أكثر من عقد من الزمان على التسجيل، إلا أن هناك نقصاً في فهم وتقدير المردود المباشر من هذا الإدراج، خاصة بالنسبة للمسؤولين والشركاء أصحاب الخلفية غير الثقافية. ومن هنا، كان لا بد من القيام بدراسة تحليلية للأثر الذي ترتب على تسجيل مواقع العيون في قائمة التراث

العالمي منذ عام ٢٠١١، وتوضيح تداعياته على حماية هذه المواقع من المخاطر وتطويرها كمراكز ثقافية للجمهور. ولهذا الغرض تركز الدراسة على واحة العين كحالة دراسية.

١.٢.٢ أهمية الدراسة

النجاح في إدراج موقع في قائمة التراث العالمي لا يُعد نهاية العمل، بل هو بداية جديدة بمنظور وفكر مختلف يتوافق مع أفضل الممارسات المتبعة عالمياً، إذ تنتقل رقابة الموقع وإدارته من مسؤولية محلية إلى دولية. ومن هنا جاءت أهمية البحث، إذ لا زالت بعض الجهات المسؤولة في مختلف إمارات الدولة متحفظة في موضوع ترشيح مواقعها في قائمة التراث العالمي، تخوفاً من الالتزامات والقيود التي تترتب على هذا الإدراج. فكان لا بد من عمل تقييم لهذه التجربة، مما قد يُحفز بعض الجهات المحلية لتسجيل مواقع ثقافية أخرى في قائمة التراث العالمي، يكون لها تداعيات إيجابية على الدولة وأفرادها في عدة جوانب. هذا فضلاً عن أن هذه الدراسة تملأ فجوة في الدراسات حول هذا الموضوع.

١.٢.٣ أسئلة الدراسة

تمت صياغة الأسئلة البحثية بعناية لاستكشاف جوانب مختلفة من التأثير في المواقع المدرجة في قائمة التراث العالمي.

١. ما مدى الحماية المقدمة للمواقع الثقافية؟
 ٢. ما أثر الإدراج على تطوير المواقع كمراكز جذب للزوار؟
 ٣. ما دور الشركاء في منظومة عملية إدارة مواقع التراث العالمي؟
- للإجابة عن هذه الأسئلة، تهدف الدراسة لاستكشاف جوانب عديدة؛ تبدأ بتحليل القوانين واللوائح المعمول بها إثر عملية الإدراج، وتقييم مدى فعالية تطبيقها والممارسات التشغيلية المرتبطة بها وتأثيرها في المواقع الثقافية.

١.٢.٤ أهداف الدراسة

- تبحث الدراسة في الأنظمة المستعملة لتحسين المواقع الثقافية بعد الإدراج، وتراقب الزيادة في عدد المواقع المفتوحة للعامة، وتقيس التدفقات السياحية، وهذه التحليلات ضرورية لقياس الأثر في تطور المواقع وقدرتها على جذب الزوار.
- تهدف الدراسة إلى تقييم كيفية توزيع المسؤوليات بين الهيئات الحكومية المعنية بإدارة المواقع، وقياس درجة مشاركة المجتمع المحلي ضمن الإطار الإداري.
- تتناول الدراسة خطط إدارة المواقع من خلال استعراض توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الجهات المختلفة، وتحليل دور اللجان الفنية المشتركة، إلى جانب استكشاف الفرص

الوظيفية المحلية والنمو الاقتصادي، بهدف إدراك الدور الشامل لهذه العناصر في إدارة مواقع التراث العالمي.

١.٢.٥ منهجية البحث

منهجية البحث المتبعة في هذه الدراسة تستند بشكل أساسي إلى التحليلات النظرية والميدانية. سوف يتم الاعتماد على جمع البيانات النوعية والكمية لتوفير إجابات كافية للأسئلة البحثية المطروحة من قبل الباحث، وذلك بهدف استكشاف تأثير الإدراج على المواقع من جوانب متعددة وعلى وفق المحاور الآتية:

- حماية الموقع وصيانه
- تأثير الإدراج في تطوير المواقع كمراكز جذب للزوار
- دور الشركاء في إدارة مواقع التراث العالمي

منهجية وحدود الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على التحليل النوعي والكمي للبيانات الميدانية. سيتم استعمال دراسة حالة واحدة العين المدرجة في قائمة التراث العالمي لتقييم الأثر بشكل دقيق. تشمل المنهجية استعمال أدوات البحث من خلال تحليل الوثائق الرسمية والتقارير.

تركز الدراسة على مواقع العين المدرجة في قائمة التراث العالمي، وبالأخص واحدة العين، مع النظر في التشريعات المحلية والإجراءات الإدارية المتعلقة بإدارة هذه المواقع. وتستوعب الدراسة المدة من تاريخ إدراج المواقع في قائمة التراث العالمي حتى الوقت الحالي، مع التركيز على التحولات التي طرأت على المواقع منذ ذلك الحين.

مواقع العين الثقافية في قائمة التراث العالمي:

وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة على اتفاقية التراث العالمي في عام ٢٠٠١، وتم تضمين مواقع العين الثقافية على القائمة المؤقتة لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠١٠ قدمت الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة لمركز التراث العالمي لليونسكو طلب رسمي بترشيح مواقع العين الثقافية كممتلك متسلسل يضم ١٧ عنصر إلى ٤ مجموعات هي: مواقع حفيت ومواقع هيلي وموقع بدع بنت سعود ومناطق الواحات (United Arab Emirates، ٢٠١٠، ٥). تمت مناقشة الترشيح خلال الدورة الخامسة والثلاثين للجنة التراث العالمي التي عقدت في باريس، وذلك بعد الاطلاع على التقرير الفني المقدم من قبل المجلس الدولي للآثار والمواقع (ICOMOS) والذي تضمن بعض المخاوف التي سيتم التطرق لها بالتفصيل لاحقاً في هذا البحث. وقد تمت الموافقة

على إدراج الموقع في قائمة التراث العالمي في ٢٧ يونيو ٢٠١١. وتُعد مواقع العين الثقافية أول موقع ثقافي من دولة الإمارات يدرج في القائمة (UNESCO, 2011, 202). يتضمن موقع العين المدرج على قائمة التراث العالمي إلى ١٧ موقع أثري (الشكل رقم

١) مقسمة إلى أربع مجموعات رئيسية هي:

المجموعة الأولى: جبل حفيت

المجموعة الثانية: هيلي

المجموعة الثالثة: بدع بنت سعود

المجموعة الرابعة: مناطق الواحات

حالة مواقع العين الأثرية قبل الإدراج في قائمة التراث العالمي:

في المدة ما بين ١١ إلى ١٦ أكتوبر ٢٠١٠، زار فريق من خبراء إيكوموس (ICOMOS) المواقع المرشحة من قبل دائرة الثقافة والتراث في إمارة أبو ظبي، لتقييم حالتها قبل اعتمادها في قائمة التراث العالمي. قدمت الدائرة تقريراً رداً على ملاحظات إيكوموس في تاريخ ٩ نوفمبر ٢٠١٠، وتم الموافقة على التقرير بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١١ (ICOMOS, 2005, 2011).

نتائج تقرير إيكوموس لمواقع العين:

١. حدود المواقع والمنطقة المحيطة: أوصى خبراء إيكوموس بمراجعة حدود المواقع المرشحة والمناطق العازلة في سياق تعريف جديد لتلك المواقع، فضلاً عن تحديد حدود المواقع في المناطق المفتوحة لضمان حمايتها بشكل أفضل.

٢. الحماية عن طريق القوانين والتشريعات: أشار التقرير إلى وجود مجموعة من القوانين والممارسات التي تحمي المواقع، مثل قانون واحات العين لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته، والذي ينظم عمليات البناء داخل الواحات. كما أشار التقرير إلى الحماية التي توفرها دائرة أبو ظبي للثقافة والسياحة من خلال تسجيل المواقع في قائمة الجرد الوطنية وتنظيم تصاريح التنقيب. أشاد التقرير بالجهود المبذولة لإعداد قانون جديد لحماية التراث الثقافي ومصادر المياه التي تغذي الأفلاج وهي قنوات مائية تحت سطح الأرض تستخدم لري المناطق الزراعية. (ICOMOS, 2011, 136).

٣. أعمال الحفظ والترميم: تناول تقرير إيكوموس أساليب الترميم المتبعة في المواقع المرشحة، ولاحظ أن العديد من أساليب الترميم لم تراعى المعايير العالمية. كما أشار إلى عدم توثيق حالة حفظ الأفلاج ووجود أخطار بيئية مثل الرعي الجائر والتلوث وانخفاض مستوى المياه الجوفية. (ICOMOS, 2011, 137).

٤. خطة إدارة المواقع: تتولى دائرة أبو ظبي للثقافة والسياحة مهام المحافظة على التراث الثقافي في مدينة العين، بالتعاون مع بلدية العين وهيئة البيئة في أبو ظبي. تشمل خطة الإدارة:

- الخطة الإستراتيجية لدائرة أبو ظبي للثقافة والسياحة (٢٠٠٩-٢٠١٣)
- المخطط العام لمدينة العين (٢٠٠٧-٢٠١٥)
- الخطة الهيكلية لمدينة العين ٢٠٣٠.
- مخطط منطقة العين المركزية (٢٠١٠).

وقد أوصى الخبراء بضرورة تعزيز هذه الخطط ببرنامح شامل يحدد الإجراءات والجدول الزمني لتنفيذها.

٥. المراقبة: على الرغم من إشادة التقرير بنظام المراقبة المتبع، إلا أنه رصد بعض السلبيات في مراقبة استعمال المياه والمحافظة على الأفلاج، كما طالب بمراقبة النمو في الاستخدامات السياحية للمواقع.

• النمو الحضري والمشاريع السياحية: أشار تقرير إيكوموس إلى التأثيرات الحضرية والسياحية على المواقع المرشحة. فيما يتعلق بالتأثيرات الحضرية، تأثرت المواقع بالزحف العمراني وإنشاء الطرق والمناطق الصناعية خلال العقود الماضية، مما أثر على سلامة المواقع. أما بالنسبة للتأثيرات السياحية، فقد تسببت الإنشاءات الحديثة والفنادق والمتنزهات في التأثير سلباً في المناظر الطبيعية والسياق الثقافي للمنطقة.

أوصى التقرير بعدة توصيات لتحسين إدارة المواقع، منها:

- اتخاذ قرارات للحد من تلوث الهواء والحفاظ على التربة.
- تطوير برنامج أثري شامل للمواقع.
- مراجعة علمية لأنشطة الترميم السابقة.
- تحسين توثيق الأفلاج.
- تعزيز التعاون بين دائرة أبو ظبي للثقافة والسياحة وبلدية العين.

تُظهر نتائج تقرير إيكوموس أهمية تحسين وتطوير خطط الإدارة والحماية للمواقع الأثرية في العين، مع التركيز على الاستدامة والتعاون بين الجهات المختلفة لضمان حماية هذا التراث الثقافي الهام (ICOMOS، ١٣٨، ٢٠١١).

تأثيرات ما بعد الإدراج مواقع العين في قائمة التراث العالمي

تم إدراج مواقع العين على قائمة التراث العالمي في العام ٢٠١١. واليوم وبعد مرور أكثر من ١٠ سنوات، سنتناول التأثيرات المختلفة على المواقع من عدة جوانب:

١. الإطار التشريعي:

بعد إدراج مواقع العين على قائمة التراث العالمي، تم إصدار مجموعة من القوانين والقرارات الإدارية التي تهدف إلى حماية التراث الثقافي، وتحسين إدارته، والترويج له بشكل أفضل. هذه التشريعات الجديدة تأتي استجابة للاحتياجات المتزايدة لحماية المواقع التراثية وضمان استدامتها، وتعكس التزام الدولة بالحفاظ على تراثها الثقافي وتعزيزه (Kauzlarich, ٢٠١٩، ١١٢-١١٣). فيما يأتي تقدم الدراسة بعض هذه القوانين والقرارات التي تم إصدارها لتحقيق هذه الأهداف.

أ. القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٦

هذا القانون يعدُّ التراث الثقافي ملكاً عاماً، ويمنح هيئة الثقافة والسياحة حق اقتراح نزع ملكية أو نقل حيابة التراث الثقافي المادي غير المنقول إذا كان ذلك لصالح العام، لقاء تعويض عادل. كما يحفز المواطنين على المساهمة في الحفاظ على التراث الثقافي من خلال تقديم الحوافز المادية والمعنوية والإبلاغ عن اكتشافات الآثار. يمنع القانون الإضرار بالتراث الثقافي أو تغييره دون إذن الهيئة، ويعطي الهيئة الحق في التفتيش الدوري والفحص والتوثيق. يشمل القانون أيضاً حظر الهدم أو النقل أو الإضافة على التراث الثقافي، ويستوجب أن يتم التخطيط العمراني بالتنسيق مع الهيئة لحماية المواقع الثقافية. (الجريدة الرسمية، السنة ٤٥، العدد ٩)

ب. قانون اتحادي رقم ١١ لسنة ٢٠١٧

هذا القانون يتوافق مع مواد القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٦، ولكنه يضيف إجراءات إضافية بشأن المناطق العازلة المحيطة بالمواقع التراثية. يحدد مواد القانون إجراءات الحماية ومنع إقامة صناعات خطيرة أو استعمال المناطق العازلة كمكبات للنفايات، ويشدد على ضرورة إيجاد حرم غير مبني حول المواقع الأثرية. (القانون الاتحادي رقم ١١ لسنة ٢٠١٧)

ج. المرسوم الأميري رقم ٢١ لسنة ٢٠١٧

صدر هذا المرسوم لإعلان محمية منتزه جبل حفيت الوطني، ويعطي لهيئة البيئة في أبو ظبي حق إدارة المحمية وتحديد التصرفات المحظورة فيها ومنح التراخيص للأنشطة في المناطق المحيطة بالمحمية. يهدف المرسوم إلى حماية البيئة الطبيعية والمحافظة على التراث الطبيعي والثقافي في منطقة جبل حفيت.

د. قرارات دائرة التخطيط العمراني والبلديات

أصدرت دائرة التخطيط العمراني والبلديات بأبوظبي شروط ومعايير استعمال وتطوير الأراضي في مدينة العين. تتضمن اللوائح التنظيمية معايير واشتراطات خاصة بالمناطق المحيطة بمواقع التراث العالمي، مع ضرورة مراجعة أي مقترح تطوير بالتنسيق مع دائرة الثقافة والسياحة وأخذ الموافقات اللازمة لضمان حماية التراث الثقافي (دائرة التخطيط العمراني والبلديات، ٢٠١٨).

ج. قرار المجلس التنفيذي رقم ١٤ لسنة ٢٠١٩

صدر هذا القرار في اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٦، بشأن التراث الثقافي لإمارة أبوظبي، ويحدد مبادئ تنفيذ أعمال الحفظ والترميم والتنسيق مع الجهات المختلفة. تشمل اللائحة دور الدائرة في التوصية بتسجيل المباني والمواقع الثقافية وتحديد الأماكن الواجب المحافظة عليها، وتوضيح دور المنطقة العازلة في حماية المواقع الثقافية من التعديات والمخاطر البيئية (الجريدة الرسمية، السنة ٤٨، العدد ٤).

د. قرار رئيس دائرة الثقافة والسياحة رقم ١١ لسنة ٢٠١٩

يتعلق هذا القرار بآلية تطبيق نظام ترخيص الفعاليات في إمارة أبوظبي، ويحدد الأحكام المتعلقة بإقامة الفعاليات مثل المهرجانات والمعارض. يشدد القرار على ضرورة التنسيق مع الجهات المعنية لضمان سلامة أماكن الفعاليات والترويج لها على المستويين المحلي والدولي.

هـ. قرار إداري رقم ٥٢ لسنة ٢٠١٩

يهدف هذا القرار إلى تنظيم أنشطة صغار المزارعين ومربي الثروة الحيوانية في المزارع وعزب تربية المواشي. يتضمن القرار شروط إقامة المزارع، مثل ضرورة أن تكون المزرعة بعيدة عن التجمعات السكنية أو المرافق العامة بمسافة محددة، ويلزم صاحب المزرعة بالمحافظة على الحياة الفطرية (الجريدة الرسمية، السنة ٤٨، العدد ١٢).

و. المنطقة العازلة المحمية

أُعتبرت المادتان ٩٩ و ١٠٠ من المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي لسنة ١٩٧٢ (UNESCO، ٢٠٢١، ٣٤) أن ترسيم حدود المناطق التاريخية المحمية هو الشرط الأساسي لتحقيق الحماية الفعالة المرجوة. أوصت المبادئ التوجيهية بأن تتضمن تلك الحدود مناطق كافية ملاصقة تماماً للمنطقة ذات القيمة العالمية الاستثنائية، لحماية قيم الممتلك التراثية من التأثير المباشر للتعديات البشرية ومن تأثيرات استعمال الموارد خارج المنطقة

المسجلة. يجب رسم هذه الحدود على نحو يشمل كل الصفات التي تضيف على الممتلك قيمة عالمية استثنائية، ويضمن سلامته و/أو أصالته.

فيما يخص الممتلكات المرشحة بموجب المعايير من ١-٦، ينبغي أن تُرسم حدود الممتلك بحيث تشمل كل المناطق والصفات التي تعبر تعبيراً ملموساً مباشراً عن القيمة العالمية الاستثنائية للممتلك، وكذلك المناطق التي تتطوي، في ضوء البحوث المقبلة المحتملة، على إمكانية الإسهام في تعزيز هذه القيمة وتقديرها. بحسب المادتين ١٠٣ و ١٠٤ للمبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية باريس ١٩٧٢، ينبغي تحديد منطقة حماية عازلة كلما كان ذلك ضرورياً لحماية الممتلك على النحو اللازم (UNESCO، ١٩٧٢، ٣٥).

وسعيًا إلى حماية الممتلك المرشح للإدراج في القائمة حماية فعالة، تُحدّد منطقة عازلة تحيط به يقيد استعمالها وتطويرها بقيود قانونية و/أو عرفية تضيف عليه حماية إضافية. ينبغي أن تضم هذه المنطقة الفاصلة الشريط المحيط مباشرة بالممتلك المرشح، والمناظر الهامة وغير ذلك من المناطق أو الصفات التي تؤدي دوراً عملياً في دعم الممتلك وحمايته. ينبغي في كل حالة تحديد المنطقة الفاصلة باستعمال الآليات المناسبة (Rodwell، ٢٠١٢، ٦٩-٧٠).

٤.٣ مناطق الحماية العازلة لمواقع العين:

أشار تقرير خبراء إيكوموس إلى أن حدود المواقع المرشحة والمناطق العازلة في العين بحاجة إلى المراجعة في سياق تعريف جديد لتلك المواقع. أوصى التقرير بضرورة تحديد حدود المواقع والمناطق العازلة في المناطق المفتوحة (ICOMOS، ٢٠١١). في ملف التسجيل لمواقع العين التراثية في قائمة التراث العالمي، تم تحديد مناطق حماية محيطة كبيرة تُحيط بالمواقع التاريخية المحمية السبعة عشرة بمساحة تساوي (١٢٧ كيلومتر مربع)، أي حوالي (١٦.٦%) من إجمالي الحدود الحضرية لمدينة العين (Department of Culture and Tourism، ٢٠١٨، ١٣٥).

قامت دائرة الثقافة والسياحة في أبوظبي بتقسيم المنطقة العازلة على ثلاث مناطق فرعية داخل منطقة الحماية، توفر مستويات مختلفة من الحماية للمناطق التاريخية المحمية وهي: المنطقة (أ) هي الأقرب، يليها المنطقة (ب)، ثم المنطقة (ج).

- المنطقة أ: منطقة التحكم في التراث.
- المنطقة ب: منطقة التحكم في استعمال الأراضي.
- المنطقة ج: منطقة التحكم في تقسيم المناطق.

الهدف من مناطق الحماية العازلة وأدوات الرقابة على التطوير في هذه المناطق:

الهدف من تحديد تلك المناطق هو السيطرة على أنشطة البناء والتطوير داخل ما يسمى بالمناطق الأساسية والعازلة لمواقع التراث العالمي الثقافية في العين، والحفاظ على الروابط الوظيفية والمرئية بين المناطق الأساسية والمناظر الطبيعية الحضرية والزراعية المحيطة، وإمكانية اكتشافات أثرية تسهم في القيمة العالمية الاستثنائية للمواقع المدرجة.

أنشأت دائرة الثقافة والسياحة أدوات رقابية للمساعدة في تنفيذ التقنيات الفعالة التي تؤدي إلى الحفاظ على الأصول الثقافية في إمارة أبو ظبي. وقد انضمت دائرة الثقافة والسياحة إلى منصة تصاريح شهادات عدم الممانعة الإلكترونية التي تشرف عليها دائرة البلديات. وتسعى الدائرة إلى توظيف تقنيات أكثر فعالية لاستهداف مساحات كبيرة لمراجعة المشاريع التنموية الجديدة بغية حماية الأصول الثقافية. أصبحت دائرة الثقافة والسياحة جزءاً من الكيانات الخارجية ضمن نظام التصاريح الإلكتروني للبلديات (MePs) والذي يهدف إلى توحيد إجراءات تصاريح البناء في إمارة أبو ظبي. من خلال هذه المنصة، تهدف الدائرة إلى مزيد من السيطرة على بناء المباني الجديدة لحماية النسق الثقافي من أي خطر محتمل من المشاريع المقترحة، بالإضافة إلى إدارة جميع أنواع التطوير داخل مناطق الحماية العازلة لمواقع التراث العمراني. تقوم الدائرة بمراقبة طلبات الهدم لحماية مباني التراث الحديث التي تحتوي على أنماط معمارية تراثية مميزة (Abu Dhabi Culture and Tourism)، (٢٠١٨، ١٣٨).

بالإضافة إلى ذلك، انضمت دائرة الثقافة والسياحة إلى برنامج شهادة عدم الممانعة للمرافق والبنية التحتية (E-NOC)، الذي يهدف إلى تبسيط إجراءات مشاريع البنية التحتية الجديدة بين جميع الأطراف المعنية في إمارة أبو ظبي. تهدف الدائرة من خلال هذا البرنامج إلى مراقبة مشاريع البنية التحتية لتجنب أي تأثيرات على المناطق الثقافية، فضلاً عن القدرة على التخطيط بشكل أفضل لمراقبة أي أعمال حفر قد تنتج عنها اكتشافات مواقع أثرية غير معروفة مسبقاً.

٢. الإطار الإداري

أوصت اتفاقية باريس لسنة ١٩٧٢ والمبادئ التوجيهية الخاصة بها بضرورة تأسيس دائرة أو عدة دوائر لحماية التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه وعرضه، وتزويد هذه الدوائر بالموظفين الأكفاء، وتمكينها من الوسائل التي تسمح لها بأداء الواجبات المترتبة عليها. عملت حكومة إمارة أبو ظبي منذ سنة ٢٠٠٥ على إنشاء دائرة حكومية تكون مهمتها إدارة التراث الثقافي في الإمارة فأصدرت القانون رقم (٢٨) بإنشاء هيئة أبو ظبي للثقافة

والتراث، وهي الهيئة التي استبدل المسمى إلى هيئة أبو ظبي للثقافة والسياحة بناءً على القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١١.

دائرة أبو ظبي للثقافة والسياحة هي هيئة عامة شبه مستقلة تتبع حكومة إمارة أبو ظبي، إذ تعمل الدائرة على صون وتعزيز التراث الثقافي والتاريخي الغني لإمارة أبو ظبي، بهدف تقديم أبو ظبي كوجهة ثقافية سياحية عالمية من خلال تعزيز المعرفة عبر مجموعة واسعة من البرامج والفعاليات الثقافية والمعارض والمتاحف. هذا فضلاً عن توظيف السياسات والخطط والبرامج التي تطرحها، بهدف تمكين التزامها تجاه حماية المواقع الأثرية والتاريخية في جميع أنحاء الإمارة، بما في ذلك المواقع المدرجة على قائمة مواقع التراث العالمي لدى اليونسكو (خطة الإدارة، ٢٠١٨، ص ١٥٧).

وفي هذا السياق تم إنشاء قسم التراث العالمي ليتولى مسؤولية صياغة وإعداد الخطة السنوية ومراجعة وتحديث خطة إدارة الموقع بانتظام لضمان توافقها مع التوجهات الإستراتيجية لدائرة الثقافة والسياحة. يقوم القسم برصد التغييرات في المناطق العازلة والواحات من خلال التقييمات المنتظمة وتطوير وتنفيذ المبادئ التوجيهية للتنمية والتصميم الحضري والمعماري في المناطق الأساسية والعازلة. كما يتولى إجراء دراسات التأثير البصري للحفاظ على المسارات البصرية، والتعاون مع الأقسام الأخرى للحفاظ على القيمة الاستثنائية العالمية للموقع وسلامته وأصالته.

يتمثل دور القسم أيضاً في إدارة التنسيق الداخلي والخارجي وعملية التشاور لدعم تنفيذ المبادئ التوجيهية والسياسات المتعلقة بإدارة مواقع التراث العالمي وتقديم المشورة بشأن طرق التدخل على ممتلكات مواقع التراث العالمي. يلتزم القسم بالامتثال لجميع عمليات إعداد التقارير والقرارات الصادرة عن مركز التراث العالمي لليونسكو، والتواصل داخلياً وخارجياً مع الكيانات الدولية مثل مركز التراث العالمي لليونسكو وهيئاته الاستشارية.

كما يتولى القسم مسؤولية توثيق حالة حفظ الممتلك، ويراقب المناطق الأساسية والعازلة بانتظام، ويتصل بأقسام الآثار وعلم الحفريات والمباني التاريخية والمناظر الطبيعية لتخطيط وإدارة الموقع وعرض ممتلكات التراث العالمي. ينسق القسم مع إدارة المواقع بشأن العمليات اليومية، ويساهم في تطوير المطبوعات المتعلقة بمواقع التراث العالمي، ويدعم التعليم والتدريب في مجال إدارة التراث العالمي لتعزيز القدرات الوطنية.

ينفذ القسم مهامه بدعم من الأقسام المختلفة في دائرة الثقافة والسياحة، إذ يوجد مسؤول اتصال في كل قسم لتنسيق الأنشطة. كما يدير العديد من العمليات الأخرى بالتعاون مع الإدارات والأقسام الأخرى في دائرة الثقافة والسياحة والشركاء الرئيسيين مثل: بلدية العين، وإدارة الواحات، ودوائر الأوقاف، والشرطة، والدفاع المدني، وهيئة البيئة.

وفي سياق التعاون بين الشركاء في إدارة مواقع التراث العالمي، أقرت بعض القرارات التي تهدف إلى تحسين إدارة وحماية هذه المواقع. من بين هذه القرارات، قرار المجلس التنفيذي رقم ١٤ لسنة ٢٠١٩ الذي ينص على تعاون دائرة الثقافة والسياحة مع دائرة التخطيط العمراني والبلديات ومؤسسات المجتمع المدني للمحافظة على المواقع الثقافية والمعالم التراثية. تنفيذاً لتوجيهات يونسكو والقرارات الحكومية الصادرة بشأن المحافظة على مواقع التراث العالمي، أصدر رئيس دائرة الثقافة والسياحة القرار رقم ٨٣ لسنة ٢٠٢٠ الخاص بتشكيل لجنتين: الأولى توجيهية، والثانية فنية لخطة إدارة مواقع التراث العالمي بالعين. حدد القرار الهدف من إنشاء اللجنة التوجيهية، وهو الإشراف على تنفيذ خطة الإدارة الإستراتيجية لمواقع التراث العالمي في العين، وتقديم الاقتراحات إلى اللجنة الفنية لاتخاذ الإجراءات الصحيحة في هذا الشأن. في حين تقوم اللجنة الفنية بإعداد الخطط السنوية للموقع ومتابعة الإجراءات، مع مراعاة الحفاظ على القيمة الاستثنائية العالمية لمواقع العين الثقافية، ودعم التنمية المستدامة لمدينة العين بتحسين جودة الحياة لسكانها، وتوفير فرص اقتصادية جديدة، وضمان مشاركة أصحاب المصلحة وتأييد أهدافهم، وتحديد الإستراتيجيات والإجراءات لتحقيق استدامة الحفاظ على المواقع وعرضها، وضمان التنفيذ المشترك لخطة إدارة المواقع وتنسيقها بما يتضمن جميع أصحاب المصلحة (خطة الإدارة ، ٢٠١٨ ، ص ١٥٩-١٦٠).

٣. تأهيل المواقع للزوار

يسعى معظم زوار مواقع التراث العالمي إلى الاستمتاع بتجربة مميزة تعزز معرفتهم وتثري حياتهم اليومية. وتؤكد المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية يونسكو لعام ١٩٧٢ على أهمية تسهيل زيارة هذه المواقع، من خلال توفير التسهيلات والخدمات الضرورية التي تلبي حاجات الزوار. وتوضح المبادئ التوجيهية أن تسهيل زيارة المواقع المدرجة ضمن قائمة التراث العالمي ليس فقط لجذب الزوار، بل لتعزيز فهمهم وتقديرهم للتراث الثقافي. لتحقيق ذلك، يجب أن تكون الزيارات آمنة وممتعة، وتسهم في زيادة الوعي بأهمية الحفاظ على التراث الثقافي (Navickas & Židonis، ٢٠١٧، ٨٢). لذلك، تشمل هذه التسهيلات ما يلي (Feilden & Jokilehto، ١٩٩٨، ٩٦-٩٧):

- سهولة الوصول الآمن للمواقع: يجب أن تكون المواقع متاحة للجميع بأمان، بما في ذلك توفير ممرات ومسارات ملائمة للزوار.
- توفير خدمات تعريف بالموقع: توفير معلومات شاملة ودقيقة عن الموقع، تشمل تاريخ الموقع وأهميته الثقافية، ويمكن أن تتضمن لوحات إرشادية وأدلة صوتية.
- إنشاء متحف أو معرض مخصص للموقع: يساعد في عرض القطع الأثرية والمعلومات التاريخية المتعلقة بالموقع، مما يعزز تجربة الزوار وفهمهم للتاريخ الثقافي.
- إقامة مركز استقبال للزوار: يجب أن يراعي الاستدامة والقيم البيئية والثقافية، ويكون متاحاً للجميع بما في ذلك الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. يجب أن يكون المركز مجهزاً بموظفين ذوي خبرة يمكنهم تزويد الزائرين بمعلومات دقيقة ومفيدة حول الموقع. وفي هذا السياق عملت دائرة الثقافة والسياحة على تأهيل مجموعة من المواقع ومراكز الزوار منها: منتزه جبل حفيت الصحراوي، قصر المويجعي، بيت محمد بن خليفة، مركز القطارة للفنون. وفي هذا الصدد، تستعرض الدراسة واحة العين كحالة دراسية.

واحة العين: تطوير وتأهيل مركز ثقافي

تقع واحة العين في وسط المدينة وتعد من أقدم وأكبر واحات العين. وتتميز بغطائها النباتي الكثيف من أشجار النخيل ووجود مجموعة من المباني التاريخية داخل مزارع النخيل وعلى حواف الواحة الغربية والشرقية. (Power & Sheehan, ٢٠١٢، ٢٩٤)

التأهيل

أرادت دائرة الثقافة والسياحة بأبوظبي من خطة تأهيل واحات العين، المحافظة على نظامها البيئي وتقاليدها وثقافتها ومنتجاتها. ولهذه الغاية، خططت الدائرة لإنشاء مركز زوار كمحطة انطلاق لاستكشاف الواحة وعناصرها. اشتمل مشروع تأهيل واحة العين (الشكل ٢) على عدة مشاريع منها مشروع حي واحة العين الثقافي.

مشروع حي واحة العين الثقافي:

تم وضع خطة العين الرئيسية بهدف الحفاظ على واحة العين وأطرافها، وإنشاء وتوسيع المرافق الثقافية والعامة حول وداخل الواحة، وتوفير وصول عام محسن إلى الواحة نفسها. تسعى الخطة الرئيسية إلى إعادة تأسيس علاقة بصرية ومادية بين الواحة والمدينة المحيطة، مع تعزيز المبادرات التخطيطية الحالية. تحقق الخطة هذه الأهداف، من خلال إنشاء شبكة مترابطة من الأماكن الثقافية، والأماكن العامة داخل الواحة ومحيطها، وتعزيز وتوسيع متحف العين الوطني، الذي شيده الشيخ زايد على الحافة الشرقية للواحة في عام ١٩٦٨ بجواره قلعة سلطان بن زايد (Barucco, Chabbi, & Mordanova, ٢٠٢٣، ١٣٨)

تطوير الموقع:

تمت معالجة التدخلات المكانية من خلال تطوير الخطة الرئيسية لحي واحة العين الثقافي، والتي تهدف إلى تنشيط الواحة ودورها داخل العين، وتعزيز الطابع الحضري ونوعية الحياة في وسط المدينة. شمل المشروع إعادة تأهيل المؤسسات الثقافية الواقعة على أطراف الواحة، وتلبية احتياجات المجتمع ودعم السياحة الثقافية المستدامة. كما تم التعامل مع القيم البيئية من خلال سياسات إعادة تأهيل الممارسات الزراعية داخل مزارع الواحة، وتوفير واجهة نافذة مع المحيط الحضري لتمكين المجتمع المحلي من الوصول وتقدير البيئة الفريدة التي تغذيها الواحات (Department of Culture and Tourism، ٢٠١٦، ٣).

تنفيذ المشروع:

في سنة ٢٠١٦ نفذت دائرة الثقافة والسياحة مشروع حي واحة العين الثقافي (شكل ٣) لاستقبال الزوار واكتشاف المركز البيئي التعليمي، والتجول بين ممرات مظلة تضم ١٤٧ ألف نخلة ومساحات واسعة ينمو فيها قرابة ١٠٠ نوع من النباتات فضلاً عن عدد من المزارع المنتجة، إذ تضمن المشروع إنشاء مرافق متنوعة مثل المركز البيئي الذي يقدم تجربة تجمع بين التكنولوجيا والتقاليد والابتكار ويوفر شرحاً عن الواحة من خلال الوسائط المتعددة والعروض السردية والألعاب التعليمية، وحديقة الواحة التي تمكّن الزائر من فهم ماهية الواحة من خلال مسار جمالي ومعرفي ينقسم على ثلاثة مستويات تعرض النباتات الموجودة في مزارع الواحات التقليدية، والواحة المصغرة التي تعرض أنموذجاً لكيفية نشوء الواحة وأسباب ظهورها وأساليب توزيع المياه من خلال نظام الأفلاج وأهمية موقع الواحة والحصون المحيطة بها، وساحة حديقة العين التي تضم منطقة استقبال بها محلات تجارية ومرطبات ومنصة متدرجة للاستمتاع بإطلالة المنظر، وبوابة الواحة التي تعتبر المدخل الرئيسي المصمم على غرار البوابات القديمة المحصنة والمزودة بشباك التذاكر ومعرض الفلج وجدران زجاجية تطل على مزارع النخيل، فضلاً عن مزارع النخيل التي يمكن زيارتها بمساعدة التوجيهات على الألواح وخدمات الإنترنت اللاسلكي مع نقاط رؤية ولوحات توضيحية.

الأنشطة والفعاليات:

خلال سنة ٢٠١٧، أطلقت دائرة الثقافة والسياحة برنامج "عطلة نهاية الأسبوع في الواحة" لتنظيم فعاليات وأنشطة ثقافية متنوعة تلبي جميع أفراد الأسرة. وفي سنة ٢٠١٩، أسهم تأسيس المركز في زيادة عدد زوار المواقع التراثية في العين، واستمر برنامج "نهاية عطلة الأسبوع في الواحة"، فضلاً عن تنظيم برنامج "الممارسات الزراعية في الواحة" الموجه

للطلاب لتسليط الضوء على أهمية دور الواحة في تعزيز تاريخ المدينة، ودراسة النباتات ونظام الري بالأفلاج، والممارسات الزراعية والحياة الاجتماعية في الواحة. كما نظم المركز برنامج "الحرف اليدوية في الواحة"، الذي يسلط الضوء على الحرف التقليدية بمشاركة الطلاب، تحت إشراف حرفيي الواحة. (Department of Culture and Tourism, ٢٠١٩، ٦-٨).

التأثير:

أسهمت هذه الجهود في تعزيز فهم الزوار للتراث الثقافي وأهمية الحفاظ عليه، وجعلت من واحة العين وجهة سياحية وثقافية مميزة تعكس تاريخ وتقاليد المنطقة، مما يعزز التقدير العالمي للتراث الثقافي لإمارة أبو ظبي.

النتائج:

في الختام، يمكن القول إن إدراج مواقع العين في قائمة التراث العالمي، كان له دور كبير في تسليط الضوء على القيمة الثقافية والتاريخية الهامة التي تتمتع بها هذه المواقع. منذ ذلك الحين، شهدت المواقع جهوداً مكثفة لتطوير وتحسين إدارتها، والاستفادة القصوى من كونها تحت إشراف ومراقبة اليونسكو والمجتمع الدولي. من أبرز النتائج الإيجابية لإدراج مواقع العين في قائمة التراث العالمي هو توسيع نطاق الإدارة والتخطيط لهذه المواقع. فقد شهدت العمليات الإدارية تطوراً كبيراً لتشمل مجموعة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات المحلية، ووزارات الثقافة، والسياحة الاتحادية، والمجتمع المحلي، والمؤسسات الخاصة، والمنظمات الدولية. يعكس هذا التوسيع في نطاق الإدارة الحاجة الملحة للتعاون والتنسيق بين الجهات المختلفة لضمان حماية واستدامة المواقع الثقافية في العين. فضلاً عن ذلك، أسهم الإدراج في تعزيز القوانين والتشريعات المحلية والاتحادية المتعلقة بحفظ وحماية التراث الثقافي، إذ وضعت الحكومات المحلية والوطنية قوانين أكثر صرامة للحفاظ على المواقع التاريخية والثقافية في العين، مما يضمن تطبيق إجراءات الحفاظ والصيانة بكفاءة أكبر على وفق المعايير الدولية. علاوة على ذلك، تم استحداث مشاريع تنموية جديدة، تهدف إلى إعادة تأهيل وتحسين المواقع التاريخية والثقافية في العين، حيث تم بناء مراكز ووجهات ثقافية جديدة، وإجراء أعمال ترميم وتجديد للمباني القديمة، وتطوير مرافق السياحة، لجذب زوار جدد وتعزيز التجربة السياحية في المنطقة. كما أسهم ذلك في تعزيز العلاقات بين المواقع الثقافية والمجتمع المحلي، من خلال تشجيع المشاركة المجتمعية في عمليات الحفاظ والصيانة، وتوفير فرص عمل للسكان المحليين، وتعزيز الوعي بالتراث الثقافي وأهميته بين الشباب والكبار. فضلاً عن ذلك، فإن إدراج مواقع العين قد أدى إلى تغييرات إيجابية في

الاقتصاد المحلي، من خلال توفير فرص استثمارية جديدة للمشغلين والمطورين والمختصين، وجذب الزوار والسياح، مما أدى إلى زيادة الإيرادات وتحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين، وتعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة. باختصار، يُظهر إدراج مواقع العين في قائمة التراث العالمي تحقيق نتائج إيجابية عديدة في تحسين إدارة وتطوير المنطقة. من خلال الجهود المشتركة للمجتمع المحلي والحكومات والمنظمات الدولية، تم تعزيز القدرة على الحفاظ على التراث الثقافي الغني للعين، وتعزيز التجربة السياحية والاقتصاد المحلي وتوسيع نطاق الإدارة، وتعزيز القوانين والتشريعات، وإعادة تأهيل المباني التاريخية، وتعزيز العلاقات المجتمعية. كل هذه الجوانب تشكل جزءاً من الجهود المتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على التراث الثقافي الفريد للعين ومواقعها في قائمة التراث العالمي.

التوصيات:

استناداً إلى النتائج الإيجابية التي تحققت من إدراج مواقع العين في قائمة التراث العالمي، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أخذها بالحسبان لتعزيز الحماية والاستدامة لهذه المواقع، ولضمان استمرار النجاح الذي تحقق.

أولاً - يجب العمل على زيادة إدراج مواقع جديدة في قائمة التراث العالمي من خلال استكشاف وتقييم المواقع ذات القيم الثقافية والتاريخية في دولة الإمارات. هذا يشمل البحث عن المواقع التي تمتلك تراثاً ثقافياً فريداً وتقديم طلبات الترشيح المناسبة لها. ثانياً - يُقترح تشكيل لجنة اتحادية لإدارة التراث الثقافي تتضمن أعضاء من الدوائر المحلية التي تعمل على إدارة التراث في كل إمارة، وذلك بهدف تعزيز التعاون وتبادل المعلومات والخبرات في مجال الحفاظ وإدارة التراث. تؤدي هذه اللجنة دوراً أساسياً في تقديم الترشيحات المستقلة لإدراج المواقع في قائمة التراث العالمي، مع الحرص على توحيد الرؤى الثقافية والحفاظ على التراث الثقافي للإمارات بشكل شامل.

ثالثاً - ينبغي تعزيز جهود الحفاظ على التراث الثقافي في مواقع العين المدرجة في التراث العالمي، من خلال توسيع البرامج والمشاريع الخاصة بالصيانة والترميم، والتعاون بشكل مكثف مع المنظمات والخبراء الدوليين لضمان تطبيق أحدث المعايير وأفضل الممارسات في هذا المجال.

رابعاً - من الضروري أيضاً تحديث خطة إدارة مواقع التراث في العين بشكل شامل ومتكامل ودوري، مع التركيز على المحافظة على القيم الثقافية والبيئية للمواقع.

خامساً- يجب أيضاً توسيع الجهود للتوعية والتثقيف بأهمية التراث الثقافي وحمايته، وتشجيع المشاركة المجتمعية في هذه الجهود من خلال حملات توعية وورش عمل وبرامج تعليمية تستهدف جميع فئات المجتمع.

سادساً- يُنصح أيضاً بتنظيم وتنفيذ أبحاث ودراسات جديدة لتقييم تأثير إدراج مواقع العين في التراث العالمي على السياحة والاقتصاد المحلي، واستخلاص الدروس المستفادة لتطوير الممارسات المستقبلية.

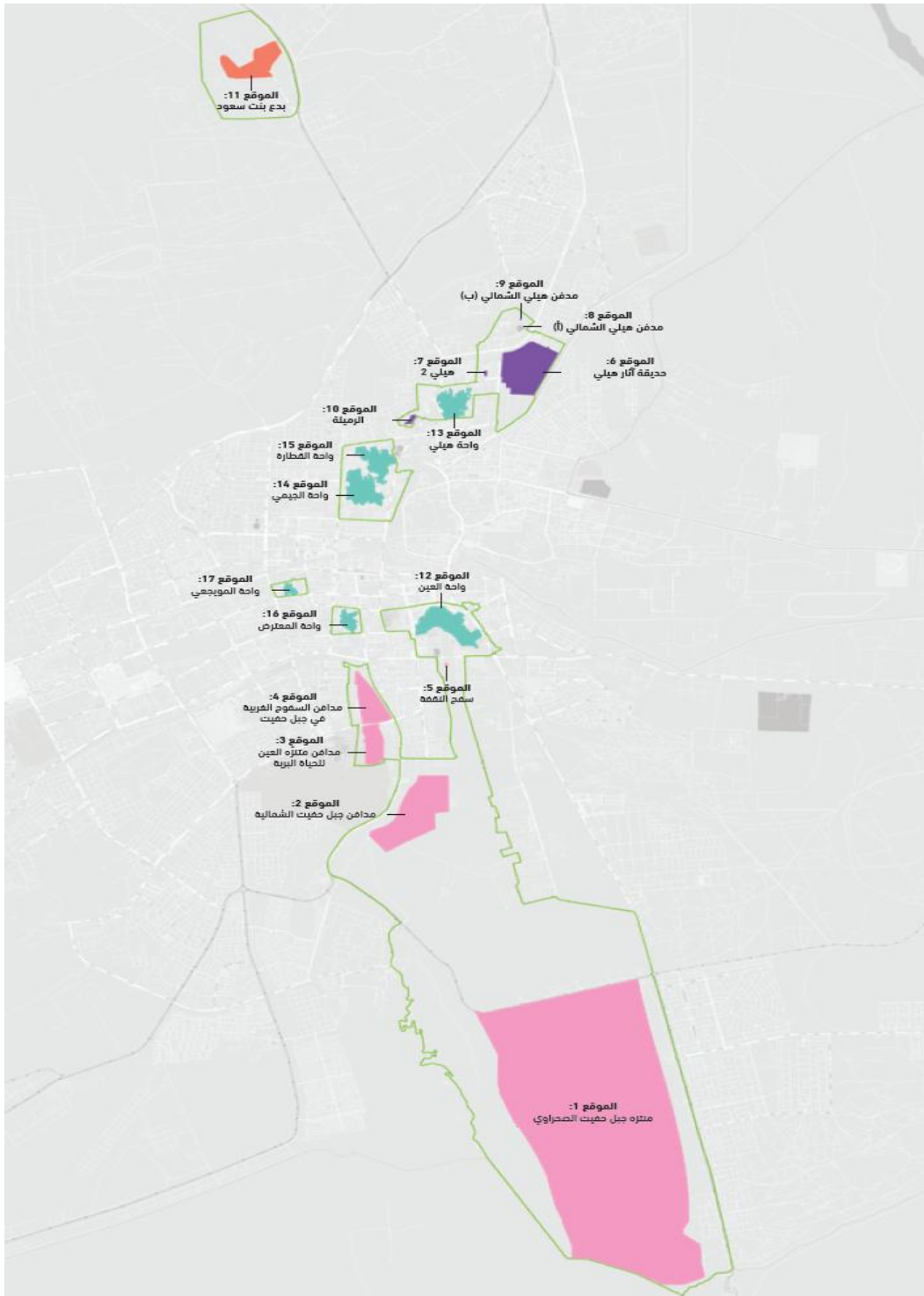
سابعاً- من المهم العمل على تطوير القدرات المحلية في المؤسسات الثقافية، وبناء كوادر مؤهلة قادرة على إدارة المشاريع الثقافية والحفاظ على التراث بشكل فعال.

ثامناً- كما يُوصى بتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع تطوير المواقع الثقافية والسياحية في العين، مع الحرص على الحفاظ على الهوية الثقافية للمنطقة وتوجيه الاستثمارات لتحقيق تنمية مستدامة.

وأخيراً، ينبغي تعزيز الجهود الرقابية وتطبيق القوانين واللوائح ذات الصلة بحماية وإدارة المواقع الثقافية، مع تشديد العقوبات على الانتهاكات، لتعزيز الالتزام بحماية التراث الثقافي. يُعدّ تعزيز التفاعل مع المنظمات الدولية ذات الصلة، مثل منظمة اليونسكو والمجلس الدولي للآثار والمواقع الطبيعية المحمية، أمراً ضرورياً لتبادل الخبرات والمعرفة وتعزيز التعاون الدولي في مجال إدارة التراث الثقافي. كل هذه التوصيات تُعتبر خطوات مهمة لضمان الحفاظ على التراث الثقافي الفريد لمواقع العين، وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

الملاحق :

أولاً : الخرائط و المخططات



شكل (١) خريطة توضح موقع العين المدرج على قائمة التراث العالمي والذي يتكون من ١٧ موقع متسلسل وهي مواقع تربط ما بينهما صلات ثقافية محددة تبلورت بمرور الزمن (المصدر : دائرة الثقافة والسياحة أبوظبي ، ٢٠١٨)



شكل (٢) مخطط لمشروع واحة العين (المصدر: دائرة الثقافة والسياحة أبوظبي، ٢٠١٦)

ثانياً : الصور



شكل (٣) صور متنوعة لمشروع واحة العين بعد التأهيل (المصدر : دائرة الثقافة والسياحة أبوظبي : ٢٠١٦)

قائمة المراجع والمصادر

مراجع باللغة العربية

١. إمارة أبوظبي. (١٩٧٠). القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٠، بتاريخ ١٩٧٠/٧/١، بشأن قانون الآثار والحفريات لسنة ١٩٧٠.
٢. إمارة أبوظبي. (٢٠٠٥). القانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٥، بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٣٠، بشأن إنشاء هيئة أبوظبي للثقافة والتراث.
٣. إمارة أبوظبي. (٢٠١٦). القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٦ بشأن حماية التراث الثقافي. الجريدة الرسمية.
٤. أبوظبي للثقافة والسياحة. (٢٠١٨). المواقع الثقافية في العين - موقع التراث العالمي | خطة إدارة الموقع.

مراجع باللغة الإنجليزية

5. Barucco, P., Chabbi, A., & Mordanova, A. (2023, September). Bait Mohammed Bin Khalifa, the challenging consolidation of an Emirati "Transition Period" building. In International Conference on Structural Analysis of Historical Constructions (pp. 1383-1397). Cham: Springer Nature Switzerland.
6. Department of Culture and Tourism. (2016). Al Ain Interpretation Concept and Contents Development.
7. Department of Culture and Tourism. (2018, June). The Cultural Sites of Al Ain World Heritage Site: Development Regulations & Guidelines for the Core & Buffer Zones
8. Abu Dhabi Culture and Tourism. (2018). The Cultural Sites of Al Ain – World Heritage Site | Site Management Plan.

9. Feilden, B. M., & Jokilehto, J. (1998). Management guidelines for world cultural heritage sites.
10. Fidler, S. (2011). World Heritage: Benefits Beyond Borders. Cambridge University Press
11. ICOMOS. (2011). The Cultural Sites of Al Ain (United Arab Emirates) (Document No. 1343). Retrieved from <https://whc.unesco.org/en/list/1343/documents>
12. Kauzlarich, D. (2019). Legal and Policy Mechanisms for Heritage Conservation in the United States. *The Historic Environment: Policy & Practice*, 10(1-2), 111-130.
13. Jokilehto, J. (2006). Considerations on authenticity and integrity in world heritage context. *City & time*, 2(1), 1.
14. Navickas, M., & Židonis, R. (2017). The importance of visitors' perceived safety in cultural heritage site: the case of Lithuania. *Journal of Cultural Heritage Management and Sustainable*
15. Power, T., & Sheehan, P. (2012). The origin and development of the oasis landscape of al-‘Ain (UAE). In *Proceedings of the Seminar for Arabian Studies* (pp. 291-307). Archaeopress.
16. UNESCO World Heritage Centre. (2011). Report of the 35th Session of the World Heritage - Committee. Retrieved from <https://whc.unesco.org/en/sessions/35COM>
17. UNESCO, Convention Concerning the Protection of the World Cultural and Natural Heritage, Paris, 1972
18. UNESCO, The Operational Guidelines for the Implementation of the World Heritage Convention, Paris, 2021
19. Rodwell, D. (2012). The UNESCO world heritage convention, 1972–2012: reflections and directions. *The historic environment: policy & practice*, 3(1), 64-85
20. Smith, M. (2002). A critical evaluation of the global accolade: the significance of world heritage site status for maritime Greenwich. *International Journal of Heritage Studies*, 8(2), 137-151.
21. United Arab Emirates. (2010). The Cultural Sites of Al Ain: Submission to the World Heritage Centre, UNESCO.